AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تأثير أنظمة سعر الصرف المتبعة على الصادرات السلعية للعراق للمدة 1990-2019

The impact of exchange rate regulations on Iraq's merchandise exports for the period 1990-2019

https://doi.org/10.29124/kjeas.1650.22

قاسم زويد راهي [1]
Qasim Zuwaid Rahi
qasimrahe@gmail.com

أ.م .د ازهار شمران جبر [2]
Assistant Prof. Dr. Azahar Shamran Jabr

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

إنّ لسعر الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاديات العالمية كافة لما يملكه من تأثير واضح على المتغيرات الاقتصادية الكلية ودوره البارز في التحكم بحجم التجارة الخارجية ولاسيما الصادرات ومِن ثَمّ يمكن معرفة وضعية الميزان التجاري للدولة ان كان لصالح الصادرات وهذا يعني تحقيق فائض وان كان لصالح الاستيرادات سيكون الميزان التجاري بحالة عجز ، وسعر الصرف هو من أهّم أدوات السياسة النقدية التي تمتلكها الدولة لحماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية التي يتعرض لها وعليه فإنّ أهمية البحث تأتي بضرورة بيان الآثار ألاقتصادية لأنظمة سعر الصرف ودورها في تنمية الصادرات السلعية ، أما مشكلة البحث فقد بينت مدى تأثير أنظمة سعر الصرف كمتغيّر مستقل في المتغيّر التابع المتمثل بالصادرات السلعية ، في حين ركزت فرضية البحث على تساؤل مهم هو : هل لأنظمة سعر الصرف تأثير على مجمل الاقتصاد الوطني ، وكان يهدف البحث إلى بيان تأثير أنظمة سعر الصرف على الصادرات السلعية للعراق . واعتمدت منهجية البحث في التحليل على التحول من المنهج الاستنباطي في تحليل الجانب النظري للبحث إلى المنهج الاستقرائي الذي يستهدف تقدير كفاءة الصادرات السلعية من خلال بيانات احصائية ، اعتمد البحث على حدود زمانية ومكانية ، تمثلت الحدود الزمانية تلك التي غطت المدّة الزمنية ما بين عام 1990 إلى عام 2019 ، أمّا الحدود المكانية فقد ركزت على العراق . وكانت هيكلية البحث تتكون من ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : الإطار النظري لنظام سعر الصرف .

المبحث الثاني : تطوّر أنظمة الصرف في العراق .

المبحث الثالث : واقع الصادرات السلعية في العراق .

المبحث الرابع : التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات قيد الدراسة .

الكلمات الافتتاحية : أنظمة سعر الصرف ، الصادرات السلعية ، تطوّر أنظمة سعر الصرف ، التحليل الاقتصادي القياسي .

Abstract

The exchange rate has great importance in all global economies because of its clear impact on macroeconomic variables and its prominent role in controlling the volume of foreign trade, especially exports. Therefore, it is possible to know the status of the country's trade balance if it is in favor of exports, and this means achieving a surplus, and if it is in favor of imports, then it achieves a deficit. The exchange rate is one of the most important monetary policy tools that the state has to protect the national economy from the external influences to which it is exposed. Therefore, the importance of the research comes from the necessity of explaining the economic effects of exchange rate systems and their role in developing commodity exports. As for the research problem, it has shown the extent of the impact of exchange rate systems as a variable. It is independent in the dependent variable represented by merchandise exports, while the research hypothesis focused on an important question: Do exchange rate systems have an impact on the overall national economy? The research aimed to demonstrate the impact of the exchange rate on commodity exports to Iraq. The research methodology in the analysis was based on shifting from the deductive approach in analyzing the theoretical side of the research to the inductive approach that aims to estimate the efficiency of commodity exports through statistical data. The research concludes with the standard statistical approach and the use of standard analysis methods by relying on a program to analyze data on exchange rate fluctuations and their impact on commodity exports to Iraq. The research relied on temporal and spatial boundaries. The temporal boundaries covered the time period between 1990 and 2019, while the spatial boundaries focused on Iraq. The structure of the research consisted of three sections:

The first section: The theoretical framework of the exchange rate system.

The second section: The development of drainage systems in Iraq.

The third topic: the reality of commodity exports in Iraq.

The fourth topic: econometric analysis of the data under study.

Opening Words: Exchange Rate Regimes, Merchandise Exports, Evolution of Exchange Rate Systems, Econometric Economic Analysis

المقدمة

تُعدّ أنظمة سعر الصرف احدى ادوات السياسة النقدية التي تتبعها الإدارة الاقتصادية للعراق لما لها من تأثير كبير على معظم المتغيرات الداخلية والخارجية والتي منها الصادرات السلعية ، إذ يهدف البحث إلى بيان مدى تأثير التغيّر في نظام سعر الصرف المتبع على الصادرات السلعية . ويؤدي نظام سعر الصرف المتبع دورا مزدوجا في الاقتصاد المغلق و المفتوح على العالم الخارجي فنجد من ناحية أن العراق يمكن أن يعزز صادراته السلعية من خلال نظام سعر الصرف المتبع ، ومن ناحية أخرى يمكن تحقيق استقرار سعر الصرف من خلال تثبيت الأسعار المحلية .

وتلعب الصادرات دورا مهماً ورئيساً في تنمية اقتصاديات الدول وتُعدّ قطاعا حيويا لأيّ دولة متقدمة كانت او نامية ، وتساعد كذلك في تنمية القدرة التسويقية وتوسيعها لما تتيحه من فتح أسواق جديدة ، وتُعدّ هي أساس التجارة الخارجية للبلاد وتسعى كل الدول إلى محاولة بناء استراتيجية تنموية واضحة من خلال ترقية تطوير قطاعاتها الاقتصادية وفي مقدمتها التجارة الخارجية من خلال تنويع الصادرات .

منهجيه البحث :

يعتمد البحث في التحليل على التحول من المنهج الاستنباطي في تحليل الجانب النظري للبحث إلى المنهج الاستقرائي الذي يستهدف تقدير كفاءة الصادرات السلعية من خلال بيانات إحصائية و تحليل بيانات تقلبات أسعار الصرف وتأثيرها على الصادرات السلعية للعراق :

مشكلة البحث : تنبع مشكلة البحث في توضيح مدى تأثير انظمة سعر الصرف في بناء الاقتصاد الوطني للعراق ودوره في تعزيز الصادرات السلعية .

أهمّية البحث :

تكمن أهمّية البحث في بيان التأثيرات الاقتصادية لأنظمة سعر الصرف على تطوير الصادرات السلعية للبلاد في ظل التقلب في انظمه سعر الصرف للدينار العراقي .

هدف البحث :

يهدف إلى بيان تأثير سعر الصرف على الصادرات السلعية للعراق .

فرضية البحث : من أجل حل مشكلة البحث تم وضع فرضيات عدّة في محاوله لإثبات صحتها :

1- هل لأنظمة سعر الصرف دور في تعزيز تنافسية الصادرات .

3- هل الصادرات السلعية للعراق تنافس صادرات الدول الأخرى في الاسوق الدولية .

حدود البحث :

اعتمد البحث على حدود زمانية ومكانية ، تمثلت الحدود الزمانية التي غطت المدّة الزمنية ما بين عام 1990 إلى عام 2019 ، اما الحدود المكانية فقد ركزت على العراق .

هيكلية البحث :

المبحث الاول : الإطار النظري لنظام سعر الصرف .

المبحث الثاني : تطوّر أنظمة الصرف في العراق .

المبحث الثالث **:** واقع الصادرات السلعية في العراق **.**

المبحث الرابع : التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات قيد الدراسة .

المبحث الأول

الإطار النظري لنظام سعر الصرف

أنظمة أسعار الصرف

عرف نظام سعر الصرف محطات عدّة في تطوره ، بدءاً من قاعدة الذهب وانتهاء بالنظام العائم ، ففي بداية القرن العشرين كان الاختيار واضحا فلقد (انضمّت إلى قاعدة الذهب) كل البلدان المتقدمة ، وفي بداية القرن الحادي والعشرين أصبح الاختيار كذلك واضحا فقد اختيرت أسعار الصرف العائمة ايضا من قبل البلدان المتقدمة (برياطي حسين،2017 :61).

أولا : مفهوم أنظمة سعر الصرف و تطورها

يُعّرَف النظام الاقتصادي بشكل عام بأنه ، مجموعة من الاسس والمبادئ العلاقات التي تقوم على أساس تنظيم حياة المجتمع الاقتصادية ، والتي تتضمن وسائل ، واساليب تنظيم العلاقات الاقتصادية، واساليب الإدارة الاقتصادية ، والتخطيط تطبيقا لتلك الأسس والمبادئ (مختار عبد الحكيم طلبة ، 2007 :23) . اما نظام سعر الصرف فيعرف على انه ، الإطار القانوني الذي يتشكل سعر الصرف في ظله وتتحقق عملياته والذي عن طريقه تتحدد عملة الدول بالنسبة إلى عملات الدول الاخرى ويعتبر الوسيلة الاساسية التي تدخل ضمن استراتيجيات تعديل ميزان المدفوعات من خلال الكفاءة التي يستطيع تحقيقها ويمارس تأثيره على التدفقات النقدية وحجم التجارة والتي تُعدّ من الوسائل التي تجعل نظام سعر الصرف جزءا مهما في اطار السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة وتتجسد كفاءة النظام في معياريين اساسيين هما القوة و الاستقرارية ، إذ يتعلق الاول بمدى قدرة النظام على امتصاص الصدمات الاسمية (فروقات التضخم) والاضطرابات الحقيقية (اختلالات العرض والطلب) ، واما الثاني فيتضمن نتائج اختبار سعر الصرف وعواقبه على استقرار اسعاره (زينب قليل، 2016 : 18).

ثانيا : انواع أنظمة سعر الصرف

شهد النظام النقدي الدولي نوعين من أسعار الصرف الأجنبي هما : أسعار الصرف الثابت وأسعار الصرف المرنة ، وتتدرج بينهما أسعار صرف متعددة يقترب قسم منها من أسعار الصرف الثابتة والآخر من أسعار الصرف المرنة ، تَم تقسيم ترتيبات الأنظمة على ثلاثة انواع : الأنظمة الثابتة ، الأنظمة الوسيطة ، الأنظمة المرنة (سامي خليل ، 2005 : 1245).

نظام سعر الصرف الثابت / وهو عبارة عن أسعار صرف العملات المحلية التي تثبتها السلطات النقدية في بلدانها عن طريق استعمال الذهب كوسيط دولي ومحلي للتبادل . بحيث تحدد كل دولة قيمة عملتها مقابل كمية ثابتة من الذهب (بدراوي شهيناز،2015 : 17). يعود نظام سعر الصرف الثابت اصوله إلى قاعدة الذهب إذ كان سعر التثبيت يحدد بمقدار معين من الذهب ، ومن ثم ارتبط هذا النظام بعضوية البلد في كتلة او منطقة نقدية فصار أساس القياس العملة الرئيسية في هذه الكتلة مثل الجنيه الاسترليني او الفرنك الفرنسي او الدولار الامريكي (سامي خليل ، 2005 : 1245).

نظام سعر الصرف الوسيط / وفق هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين ومن ثَمّ فأن هذه الأنظمة لأسعار الصرف تتوسط نظام سعر الصرف الثابت وسعر الصرف الحر المرن ، فهي لا تمتاز بالجمود كما في أنظمة سعر الصرف الثابتة وايضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية (زينب قليل، 2016 : 18).

1- نظام سعر الصرف العائم / إنّ نظام سعر الصرف العائم يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى الطلب والعرض كأية سلعة أخرى ، وعليه لا تكون هذه العملة محددة او معرفة بعملة دولية او بمعيار دولي كالذهب ، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم الحر وسعر الصرف العائم المدار(عبد الحسين جليل الغالبي، 2011: 91-92). ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي فريدمان (Friedman) فهو يعتقد بان النظام المرن يتفوق على النظام الثابت ، فهذا النظام يترك فيه لأسعار الصرف بين العملات حرية التغيّر من يوم لأخر بما يتفق مع قوى السوق او ما يسمى العرض والطلب ، وهذا النوع من أسعار الصرف هو على النقيض تماما من أسعار الصرف الثابتة ويقتصر تدخل السلطات في حالة أسعار الصرف الحرة على التأثير على سرعة التغيّر في سعر الصرف فقط وليس الحدّ من ذلك التغيّر (باسم الحمودي، 2013 : 37) .

ثالثا : مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف: بأنه قيمة عملة بدلالة عملة أخرى ، أو هو بعبارة أخرى هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية ، او العكس أيّ عدد الوحدات من العملة الاجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية ويعد سعر الصرف أداة مهمة لربط الاقتصاد المحلي باقتصادات الدول الاخرى ، نتيجة لاختلاف المدفوعات الداخلية و الخارجية التي تحدث في عمليات التبادل التجاري ، اذ أن المدفوعات الداخلية غالبا ما تتم تسويتها بالعملة المحلية للبلد ، على العكس من تسوية المدفوعات الدولية و تحتاج هذه المدفوعات إلى عملة تقبل بها الاطراف المتعاملة في التجارة (اياد عماد الدليمي ، 2005 : 3)

هو استعمال وحدة نقدية دولية للتبادل مشتركة يتم التعامل بها على الصعيد الدولي ،اما على صعيد التجارة الداخلية التي تخضع لنظام نقدي واحدّ (العملة المحلية) لذلك فإن عملية ربط أسعار العملات المحلية للدول المختلفة تَتُم من خلال سعر الصرف الأجنبي ، والذي يمثل المعيار الذي تترجم من خلاله مختلف الأسعار من جهة و مرشدا ودليلا للتجار و المستثمرين لبناء قراراتهم الاستثمارية والتجارية من جهة أخرى (سعد صالح عيسى ، 2016 : 245-259).

رابعا : أنواع سعر الصرف

أ. سعر الصرف الاسمي (Nominal Exchange Rate) / يعرف سعر الصرف الاسمي بأنّه سعر وحدة من عملة اجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية ، ويمكن عكس هذا التعريف ليصبح سعر الصرف الاسمي يمثّل وحدة من العملة المحلية التي تدفع ثمناً لعدد من الوحدات من العملة الأجنبية (Ingram And Dunn, 1993 :278) ، إذ أن سعر الصرف الاسمي يمثل المقياس لعملة بلد ما التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد اخر ، إذ تتم عملية مبادلة تلك العملات حسب أسعار هذه العملات المعلنة بين بعضها البعض (بلقاسم عباس،2003 :5) . وينقسم سعر الصرف الاسمي على قسمين :

1- سعر الصرف الرسمي / وهو المعمول به فيما يخص عمليات التبادل التجاري في الإطار الرسمي .
2- سعر الصرف الموازي / وهو المعمول به في الأسواق الموازية (سعيد علي عبد العزيز ، 2002 : 175).

ب. سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate) / تم تعريف سعر الصرف الاسمي على انه سعر صرف العملات بدلالة عملة أخرى ، لذا فإن سعر الصرف الحقيقي سوف يعادل الصرف الاسمي الذي يتعدل طبقا للاختلافات بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع التعديلات النسبية للأسعار الاجنبية ، ويعرف سعر الصرف الحقيقي بأنّه عدد الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وهذا يعني أن سعر الصرف الحقيقي يعتبر مفهوما حقيقيا يقيس الأسعار النسبية لسلعتين (عدنان عباس علي ، 2001 : ص7) .

ج. سعر الصرف المتعدد الاسمي (سعر الصرف الفعلي) / يمثل سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغيّر في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدد من عملات لدول اخرى في مدّة زمنية معينة ، ومِنْ ثَمّ فإنّ مؤشَّر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية عدّة ، وهو يدل على مدى تحسن سعر صرف عملة ما او تطوره بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى (ادبابة صالح ، 2011 :52) .

د. سعر الصرف الفعلي الحقيقي / لقد تم اشتقاق سعر الصرف الفعلي الحقيقي من قبل (Maciejewski 1983 , Rhomberg 1976) وذلك بطريقة مشابه لاشتقاق لاسبير ، وسبق أنْ تم تناول سعر الصرف الفعلي بانه سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدد من أسعار الصرف الثنائية ، ومن اجل أنْ يكون هذا المؤشر ذا دلالة على تنافسية البلد اتّجاه الخارج ، لا بد أنّ يخضع هذا المعدل الاسمي للتعديل وذلك بإزالة تأثير تغيرات الأسعار النسبية(كمال العقريب ، 2006 :23) .

ه. سعر الصرف التوازني / وهو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي ، أيّ إنّ سعر الصرف التوازني يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي ، أيّ سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلفة ، فالصدمات الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عنة مستواه التوازني كذلك الصدمات الحقيقية تؤثر على مستوى التوازن لسعر الصرف لذا فإنّ من الضروري تحديد المستوى التوازني لسعر الصرف ، ويتم استعمال مناهج عدّة لتحديد سعر الصرف التوازني اشهرها مفهوم تعادل القوة الشرائية التي تقول ان سعر الصرف يتناسب مع السعر النسبي المحلي والخارجي (محي الدين كجوك ، 2002 : 165) .

خامسا: وظائف سعر الصرف

يمارس سعر الصرف عدداً من الوظائف في الاقتصاد الوطني من بينها : الوظيفة القياسية ، الوظيفة التطويرية ، الوظيفة التوزيعية :-

أ- الوظيفة القياسية / يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة اخرى ، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية بوصفها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع ويمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات اجنبية ، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية او بالأحرى لعمليات تجارية معينة .

ب- الوظيفة التطويرية / يستعمل سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات ، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعة معينة او الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية ، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ، ومِن ثَمّ يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان ، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان ، فعندما ارتفع سعر صرف الدولار امام الين الياباني زاد اقبال الامريكيين على شراء السيارات اليابانية إذ كان ثمنها منخفضاً مقارنة مع السيارات الامريكية .

ج- الوظيفة التوزيعية / يمارس سعر الصرف وظيفة التوزيع على المستوى الاقتصادي ، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية ، إذ تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين البلدان العالم ، فمثلا عند انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل الين الياباني و بافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الامريكية ، فإذا ارادت اليابان زيادة حصتها في قيمة الدولار ازاء الين الياباني سوف يؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولار الامريكي ، في حين سترتفع احتياطات الولايات المتحدة من الدولار وينطبق ذلك ايضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الامريكي إزاء الين الياباني . اذن فان عملية تخفيض او زيادة القيمة الخارجية للعملة أيّ تغيّر في سعر صرفها ، سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجود في هيأة رصيد في البنوك المركزية للبلدان الأخرى(عبد الرزاق بن الزاوي ، 2016 :16-18) .

سادسا: العوامل المحددة لأسعار الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات البلدان المختلفة جميعها لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الدولية ، باعتبار سعر صرف متغيّر يتحدد بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق ، إذ تُعدّ العملة الوطنية لدولة ما انها ذات قيمة اذا ما ارتفع سعرها مقابل العملات الأجنبية الرئيسية ، أمّا إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات المهمة تُعدّ العملة ضعيفة ، ويتحدد ارتفاع و انخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها و ضعفها) من خلال العوامل الرئيسة الآتية :

1- التغيّر في الميزان التجاري / توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الاجانب عليها ومِنْ ثَمّ تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها ، وذلك سيؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري(توفيق عبد الرحيم حسن، 2010 :79) ، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لا بد من

العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج ، إما إذا تَمّ تحديد سعر صرف العملة باقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي ايضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري ، وغالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تسهّم في استمرار الاختلال في الميزان . وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري ، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدّى ذلك إلى تحسن الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية .

2- تغيّر معدلات التضخم / يؤثر التضخم في سعر الصرف العملات المختلفة ، إذ يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، في حين تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة ، أيّ أن العلاقة بينهما هي عكسية(عبد الحسن جليل الغالبي ، 2011 :69) . فمثلا ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة (10%) ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة حجم طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية ، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل ايرادات الاجانب من سلع هذا الاخير ، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها . وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف .

3- التغيّر في معدلات الفائدة المحلية / تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الاوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية مما يعني تأثيرها على أسعار الصرف ، إذ ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين(Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer , 2008 : 138) . فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور مدّة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الاجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي ، وعليه فان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف(عدنان تايه النعيمي ، 2012 :160) .

4- التدخلات الحكومية / تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهّم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف إذ يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي فضلاً عن فرض قيود على التجارة الخارجية ، إلى جانب التدخل من خلال بيع العملات وشرائها في سوق الصرف الأجنبي(عبد الرزاق بن الزاوي ، 2016: 7) .

المبحث الثاني

تطوّر أنظمة الصرف في العراق

يمارس سعر الصرف ضغطا كبير على الاقتصاد الوطني من خلال تأثيره على انشطة اقتصادية عدّة يأتي في مقدمتها حجم النشاط التجاري ومِن ثَمّ تأثيره على الميزان التجاري وتأثيره على شكل الاستثمار الاجنبي وفاعليته والذي يعني ضعف تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية او خروجها إلى خارج الاقتصاد الوطني ولو فرضنا ان هنالك زيادة قد حدثت في سعر الفائدة المحلية وهذا سيكون عامل جذب لرؤوس الاموال الاجنبية إلى داخل الاقتصاد الوطني ، وايضا في حاله عدم ثبات سعر الصرف وتخلخله فان قيمه العملة الوطنية سوف ترتفع وقد تمارس دور ايجابي بتوازن ميزان المدفوعات

، والعكس في حاله ثبات سعر الصرف فان الزيادة في سعر الفائدة ستعني تدفقات رأسمالية ثَمّ زيادة عرض النقد(سندس حميد ، 2018 :63)

و كان سعر صرف الدينار العراقي يتأثر أمام العملات الاخرى بتأثير قيمة الدولار اتّجاه هذه العملات فقد اتبع العراق نظام سعر الصرف الثابت ولمدّة طويلة من الزمن استمرت خلال عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات وحتى عام 2003 وبعد حرب الخليج وتغيير الوضع السياسي عام 2003 تغيرت السياسة النقدية وحصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته في رسم وتنفيذ السياسة النقدية وتنفيذها بموجب القانون 56 في 2004 وبدأ التوجه نحو سياسة اقتصاد السوق ومِن ثَمّ توجب اللجوء إلى نظام صرف جديد هو نظام سعر الصرف العائم المدار الذي يتحدد وفق الية العرض والطلب وتحت اشراف البنك المركزي وفي الوقت نفسه اقام البنك المركزي مزاد العملة الأجنبية (محمود محمد، 2012 : 8) .

نافذة العملة : بعد صدور قانون 56 لسنه 2004 وحصول البنك المركزي على استقلاليته في رسم السياسة النقدية وصياغتها تَم تحرير نظام الصرف في العراق كخطوه اولى نحو التحول إلى اعتماد اليات السوق في تسيير الاقتصاد وبات البنك المركزي المسؤول الوحيد عن ادارته إذ تم تصنيف نظام الصرف العراقي استنادا إلى المؤشر (LYS) إلى ثلاث مراحل المرحلة الاولى من (2004-2008) إذ أن نظام الصرف الذي كان متبعاً آنذاك هو نظام صرف عائم مدار اتسم بارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مع ارتفاع الاحتياطيات الدولية والمرحلة الثانية (2009-2013) نظام صرف ثابت اتسم بثبات سعر صرف الدينار العراقي مع ارتفاع في احتياطياته الدولية والمرحلة الثالثة (2014-2019) نظام صرف ثابت اتسم بثبات سعر صرف الدينار مع الانخفاض في الاحتياطيات الدولية لدية وقيام البنك المركزي بالدفاع عن سعر صرف المعلن من خلال نافذة بيع العملة مستعملاً الاحتياطيات الدولية المتوفرة لديه ، وعليه فأيا كان نظام الصرف المتبع بعد عام 2004 فانه منذ نهاية عام 2003 إلى يومنا هذا يتم التدخل في سوق الصرف عبر نافذة بيع العملة للحفاظ على استقرار سعر الصرف في اطار هدف رئيسي للسياسة النقدية هو استهداف التضخم على حساب استنفاذ الاحتياطيات الدولية المتوفرة لديه . فيما تمثل نافذة بيع العملة القائدة (Leadership Market) للعملة الاجنبية في العراق ، إذ يعرف تدخل البنك المركزي في سوق الصرف عاده بانه تدخل للتأثير في سعر الصرف (محمود محمد داغر ، 2017 :303-304) . ولغرض اشباع الطلب على العملة الاجنبية يباع الدولار في النافذة بطريقتين :

1- التحويلات الدولية : أيّ التحويل إلى حسابات خارجية للمصارف المشتركة في النافذة لتمويل استيرادات القطاع الخاص بصوره رئيسة .

2- المبيعات النقدية : تشمل المبيعات النقدية إلى المصارف لتمويل حاجات متعددة لعل أهمها السفر والعلاج وغيرها .

تتم عمليه بيع العملة الاجنبية بواسطة البنك المركزي من خلال علاقته بالمصارف الأخرى بواسطة الحسابات المفتوحة لتلك المصارف لديه وتذهب مبيعات النافذة بشكل رئيس إلى إشباع حاجات القطاع الخاص من العملة الاجنبية بسبب تطوّر النشاط الاقتصادي كالدخل والاستيراد والاستثمار ولأغراض اخرى كالسفر والعلاج وغيرها ، ويلاحظ من الجدول (2) ان ارتفاع الكميات المباعة من الدولار من قبل البنك المركزي خلال المدة من 2004 إلى 2008 من 6108 مليون دولار عام 2004 إلى 25,869 مليون دولار في عام 2008 ثم اخذ البنك المركزي في عام 2009 بإتباع طريقتين لبيع الدولار لإشباع الطلب عليه تمثلت الطريقة الاولى في التحويلات الدولية وتعني التحويل إلى حسابات خارجية للبنوك المشاركة في النافذة لتمويل استيرادات القطاع الخاص والطريقة الثانية تمثل مبيعات نقدية إلى مصارف

اخرى لتمويل حاجات متعددة مثل السفر والعلاج وغيرها وخلال المدّة الممتدة من عام 2010 إلى 2013 سجلت الكميات المباعة من الدولار ارتفاعا اذ بلغت 53,231 مليون دولار عام 2016 وشكلت المبيعات النقدية نسبه 22% من مجموعه المبيعات بواقع 12,226 مليون دولار و 41,005 مليون دولار وبنسبه 77% من مجموعه المبيعات (اديب قاسم شندي، 2020 :40)، تراجعت في السنوات اللاحقة لعام 2013 اذ بلغت 51,728 مليون دولار في عام 2014 وسجلت المبيعات النقدية 14,563 و 37,165 مليون دولار كتحويلات دولية بعد ذلك انخفضت إلى 44,304 مليون دولار عام 2015 اما في عام 2016 فقد عمد البنك المركزي إلى تطوير اجراءات بيع العملة الاجنبية من خلال النافذة عبر تشجيع المصارف لاعتماد الية فتح الاعتمادات المستندية من اجل تمويل التجارة الخارجية وسجلت الكميات المباعة في هذا العام انخفاضا اذ وصلت إلى 33,524 مليون دولار توزعت مبيعات نقدية 4690 مليون دولار أيّ بنسبه 13% وتعزيز رصيد 15,710 مليون دولار وبلغت نسبتها من مجموعة المبيعات 46% واعتمادات مستنديه 13,124 مليون دولار بعد ذلك عاودت إلى الارتفاع التدريجي خلال المدة 2017 إلى 2019 اذ بلغت عام 2017 نحو 42,201 مليون دولار توزعت بين مبيعات نقدية 9,352 مليون دولار وتعزيز رصيد 31,375 مليون دولار واعتمادات مستنديه 1,474 مليون دولار ، و لتصل إلى 51,127 مليون دولار عام 2019 (- اديب قاسم شندي، 2020 :42).

الجدول (2) مبيعات البنك المركزي للعملة الأجنبية للمدة (2004-2019) مليون دولار

السنة	إجمالي مبيعات النافذة	النقد	الحوالات	السنة	إجمالي مبيعات النافذة	النقد	الحوالات
2004	6.108	6.108	-	2012	48.649	3.664	44.985
2005	10.462	0.4621	-	2013	53.231	12.226	41.005
2006	11.174	11.174	-	2014	51.728	14.563	37.165
2007	15.980	15.981	-	2015	44.204	5.989	38.315
2008	25.869	25.869	-	2016	33.524	4.690	15.710
2009	33.990	4.569	29.421	2017	42.201	9.352	31.375
2010	36.171	2.197	33.974	2018	47.133	8.788	38.345
2011	39.798	1.459	38.339	2019	51.127	5.774	45.353

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الإحصائية للسنوات متفرقة .

المبحث الثالث

واقع الصادرات السلعية في العراق

تتصف تجارة الدول العربية بأنها دول مصدره للمواد الخام وتستهلك سلع استهلاكية سوآءا كانت نفطية ام غير نفطية ومن هنا فإن الدول العربية والعراق وهو جزء منها تعتمد انفاقها على إيرادات الصادرات من النقد الاجنبي وتقسم الصادرات إلى صادرات منتجات استخراجية وصادرات زراعية وترتبط الدول العربية بتكتلات اقليمية تجارية ومالية عدّة وهذا الامر يساعد في توجيه عملية الصرف . وكما في الجدول الاتي :

الجدول رقم (3) صادرات العراق خلال المدّة 1990-2019

السنوات	الصادرات السلعية (مليار دينار)	إجمالي الصادرات (مليون دولار)	السنوات	الصادرات السلعية (مليار دينار)	إجمالي الصادرات (مليون دولار)
1990	121,8	10.314	2005	34	22.039
1991	35	377	2006	14,3	29.343
1992	15	518	2007	218,3	39.513
1993	14,2	457	2008	229,7	63.726
1994	12,6	453	2009	164,3	44.275
1995	15,5	496	2010	235,1	52.084
1996	65	731	2011	261.8	79.681
1997	36,6	4.602	2012	343.8	94.209
1998	69,3	5.5	2013	402.2	89.765
1999	103,7	13.067	2014	241.5	84
2000	83	20.38	2015	230,5	46.4
2001	93,9	16.51	2016	108,3	59.4
2002	70,4	13.25	2017	348,6	77.4

2003	-	7.99	2018	1212	88.2
2004	36,2	18.49	2019	3859,1	96

المصدر : 1- الصادرات السلعية : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء . النشرات الإحصائية للمدّة 1990-2019.

3- إجمالي الصادرات : بيانات الحسابات القومية للبنك لدولي ، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي .

كما هو واضح من الجدول :

1- الصادرات السلعية / شهد العراق انخفاضا كبيرا بقيمة الدينار العراقي بسبب حرب الخليج عام 1990 إذ شهدت قيمة الدينار العراقي تدهور كبير امام الدولار الامريكي وعلى الرغم من الارتفاع في سعر الصرف أيّ انخفاض قيمة العملة المحلية والذي يجب ان يشجع الصادرات إلا ان الصادرات السلعية العراقية اخذت بالانخفاض وهذا قد لا يطابق الجوانب النظرية إلا انه واقع اقتصادي فرضهُ الحصار الاقتصادي على العراق ، وخلال مدة الحصار الاقتصادي يلاحظ انخفاض أقيام الصادرات السلعية العراقية على الرغم من انخفاض قيمة العملة المحلية اذا انخفضت قيمة الصادرات من 121.8 مليار دينار عراقي عام 1990 إلى 12.6 مليار دينار عراقي عام 1994. اما في عام 1995 فقد انهار الدينار العراقي انهيارا كبيرا امام الدولار الامريكي (بلال نجاح جبير ، 2019 :90) ، وكانت قيمة الصادرات العراقية في عام 1995 (15.5) مليار دينار عراقي وهي قيمة اكبر من عام 1994 وبدأت قيمة الصادرات العراقية بالزيادة لاسيما بعد عقد مذكر التفاهم عام 1996 إذ سجلت قيمة الصادرات السلعية العراقية بعد عام 1996 ارتفاعا تدريجيا عما هو عليه خلال المدّة التي سبقت توقيع مذكر التفاهم وكان عام 1999 هو الاكثر قيمة إذ سجلت صادرات العراق السلعية 103.7 مليار دينار عراقي في مجال الصادرات السلعية وفي عام 2007 و 2008 حقق العراق ما قيمته 218.3 و229.7 مليار دينار عراقي على التوالي وفي عام 2012 قد حقق العراق قفزة كبيرة في الصادرات السلعية لتصل إلى 343.8 مليار دينار عراقي وبلغت قيمة الصادرات السلعية الاخرى عام 2011 ما يعادل 261.8 مليار دينار عراقي وهو بزيادة عن عام 2010 والتي كانت 235.1 مليار دينار عراقي وفي عام 2012 كانت قيمه الصادرات السلعية العراقية 343.8 مليار دينار عراقي وهو بزيادة كبيره عن عام 2011 بنسبة تصل إلى 24% .

وعادت الصادرات في عام ٢٠١٣ للزيادة مره اخرى بحجم 402.2 مليار دينار عراقي بنسبة تغيّر وصلت إلى 24% وفي عام 2014 شهد حجم الصادرات السلعية انخفاضا كبيرا عن عام 2013 إذ بلغ 241.5 مليار دينار عراقي بانخفاض كبير عن عام 2013 وبنسبة كبيرة بلغت 40% . وبلغت قيمة الصادرات السلعية عام 2015 (230.5) مليار دينار عراقي بما يعادل 191.2 مليون دولار امريكي مسجلة النسبة انخفاض مقدارها 4.6 عن سنه 2014 إذ بلغت 241.5 مليار دينار عراقي أيّ ما يعادل 202.7 مليون دولار امريكي . وشكلت الدول العربية نسبه 53.7 % والدول الاجنبية 1.34 ٪ من إجمالي الصادرات السلعية الأخرى لسنه 2015 وكانت دولة الإمارات في المقدمة بنسبة ٤٧.٦ ٪ ثم سنغافورة بنسبه 44.9%ثم الأردن بنسبة 2.9%وقد شكلت صادرات الصابون وغواسل عضوية ومحضرات غسيل ومحضرات تشحيم اعلى نسبه بـ 47.6٪ من إجمالي الصادرات السلعية الأخرى لسنة ٢٠١٥ ثم وقود معدني وزيوت معدنية ومنتجات تقطير ومواد قارية وشموع معدنية بنسبه 44.9% تليها جلود خام وجلود مدبوغة بنسبه 4.6% . وفي عام 2016 بلغت قيمة الصادرات السلعية الأخرى 108.3 مليار دينار عراقي بما يعادل 90.3 مليون دولار امريكي

مسجل نسبة انخفاض عن عام 2015 بنسبه 53% والتي بلغت 230.5 وشكلت مجموعة الدول الاسيوية اعلى نسبة وصلت إلى 88.2% في حين شكلت دول اوروبا الشرقية اقل نسبة 0.08 % من إجمالي الصادرات السلعية الاخرى لسنة 2016 واحتلت سنغافورة اعلى نسبة بقيمة 87.86% تلتها دولة الامارات العربية المتحدة بنسبة 5.80% ثم ايطاليا بنسبه 3.83% وشكل الصادرات الزيوت ومحضرات كاملة نفثا من زيوت النفط او المواد المعدنية القار اعلى نسبه تصل إلى 93.5% من إجمالي الصادرات السلعية لسنه 2016 تليها الجلود الخام بنسبة 2.7 % وتليها مصارين كاملة او قطع طازجة او مبردة او مجمدة او مملحة او في ماء بنسبة 1.8% . وبلغت الصادرات السلعية الاخرى لعام 2017 (348.7) مليار دينار عراقي أيّ ما يعادل 292 مليون دولار امريكي مسجلا نسبه ارتفاع مقدارها 222% عن سنه 2016 وبلغت نحو 108.3 مليار دينار عراقي . وقد احتلت الدول العربية اعلى نسبه وصلت إلى 98.33% من إجمالي الصادرات السلعية العراقية لسنة 2017 وكانت الامارات في المقدمة بنسبة 96.82% ثم لبنان بنسبة 0.95 % وشكلت صادرات الزيوت ومحضرات نفثا من زيوت النفط او المواد المعدنية القار اعلى نسبة وصلت إلى 66.4% من إجمالي الصادرات السلعية العراقية ، تليها وقود ارواح النفط البنزين للمحركات عدا محركات الطائرات بنسبة 19.2% (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2017 : 5) . وبلغت قيمة الصادرات السلعية الاخرى لعام 2018 ما قيمته 1212 مليار دينار أيّ ما يعادل 1025 مليون دولار امريكي مسجلا نسبة ارتفاع بلغت 247.6% عما هو علية عام 2017 وقد شكلت مجموعه الدول العربية اعلى نسبة للصادرات السلعية بإجمالي 99.8% لعام 2018 وكانت الامارات العربية المتحدة في المقدمة الدول العربية بنسبة 99% تليها الاردن بنسبة 0.3% وان من أهّم البضائع التي يصدرها العراق خلال هذه المدّة كان هي وقود وارواح النفط - البنزين للمحركات عدا محركات الطائرات بنسبة 32.7% من إجمالي الصادرات السلعية الاخرى لسنه 2018 تليها مخاليط قارية اساسها الاسفلت او القار الطبيعيين او القار النفطي او القطران المعدني او الزفت القطران المعدني بنسبة 5.1% تليها زيوت محظرات التشحيم بنسبة 4.8% (وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، 2017 : 5). وكانت قيمة الصادرات السلعية لعام 2019 (309) ترليون دينار أيّ ما يعادل 303 مليار دولار مسجلا نسبه ارتفاع مقدارها 218.4% عن سنه 2018 ، وكانت أعلى نسبة من الصادرات تذهب لمجموعه دول عربيه وبنسبة 88% من إجمالي الصادرات السلعية وكانت الامارات في المقدمة بأعلى نسبة وصلت إلى 87.6% تليها الهند بنسبة 11.2% من إجمالي الصادرات السلعية وتنوع صادرات العراق لتشمل وقود ارواح النفط - البنزين للمحركات عدا الطائرات وبنسبه 63.8% من إجمالي الصادرات السلعية تليها الزيوت ومستحضرات كامله نفثا من زيوت بنسبة 20.4% تليها زيوت النفط والزيوت ومواد معدنية قارية خام بنسبه 9.6% (الجهاز المركزي للإحصاء ، 2019 : 5).

شكل رقم (1) صادرات العراق خلال المدّة 1990-2019

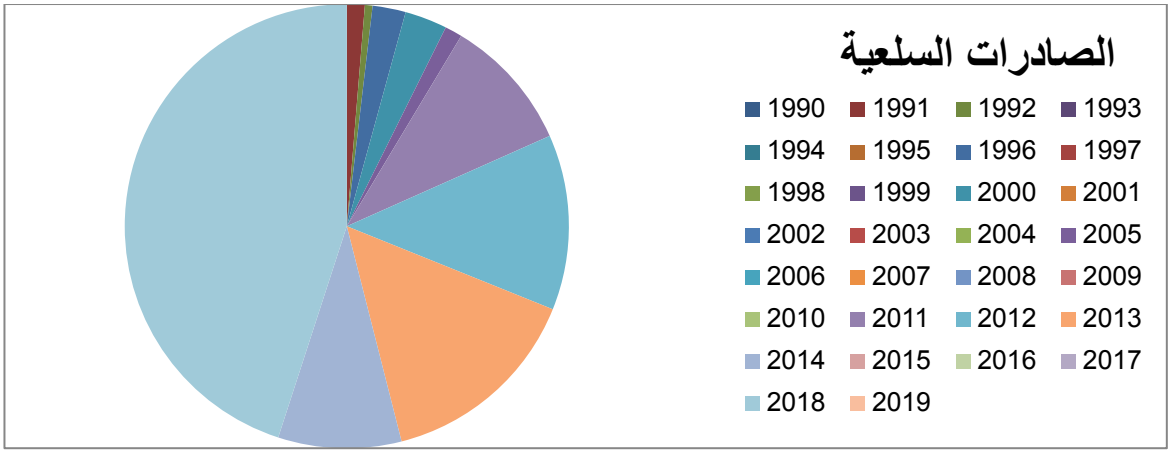

المصدر / بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) من خلال برنامج Excel.

2- إجمالي الصادرات / نلاحظ أن قيمة الصادرات العراقية خلال عام 1990 قد بلغ (10.314) مليار دولار فيه حين شهدت الصادرات العراقية انخفاضا كبيرا خلال المدّة من عام 1991 إلى عام 1996 ففي عام1991 بلغت حجم الصادرات (337) مليون دولار ، وعاد هذا الرقم للانخفاض في عام 1992 ليصل إلى (518) مليون دولار، وكان عام 1993 قد شهد انخفاضا كبيرا في حجم الصادرات العراقية والتي بلغت (457) مليون دولار . وعاد هذا الرقم إلى الارتفاع في عام 1994 ليصل إلى (453) مليون دولار و انخفضت صادرات العراقية عام 1995 لتصل إلى (496) الف دولار ، واستمر انخفاض الصادرات في عام 1996 ليحقق العراق (955) مليون دولار وفي عام 1997 حقق العراق ما قيمته (4.602) مليون دولار ، في حين كانت صادرات العراق في عام 1998 مقاربه لعام 1997 ولكن بزيادة طفيفة تصل إلى (5.5) مليون دولار ، وفي نهاية عام 1998 كانت توصية من الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان زيادة بحجم الصادرات النفطية العراقية لتغطية الاحتياجات الغذائية والدوائية للعراق وتمت الموافقة في مجلس الامن لتصل الصادرات العراقية في عام 1999 إلى (13.067) مليار دولار وشهدت صادرات العراق في عام 2000 زيادة عما هو عليه في عام 1999 لتصل إلى (20.083) مليار دولار ، لتعود في عام 2001 و 2000 لتنخفض إلى (16.510) مليار دولار، وعادت لتنخفض في عام 2003 والذي شهد قيام حرب الخليج إذ وصلت الصادرات العراقية إلى (7.990) مليار دولار وبعد ذلك شهد عام 2004 زيادة في حجم الصادرات العراقية لتصل إلى (18.490) . مليار دولار وشهدت الاعوام (2005 و 2006 و 2007 و 2008 و 2009) زيادة كبيره و متصاعدة في حجم الصادرات العراقية لتحقق عائد كبير للعراق وصل الى(22.039 و 29.343 و 39.513 و 63.726 و 44.275) مليون دولار على التوالي . وخلال الفترة(2010 و 2011 و 2012 و 2013 و 2014) حققت الصادرات العراقية ارقام قياسية كبيره لم تصل لها في الاعوام السابقة ، بسبب الزيادة الكبيرة في حجم الايرادات النقدية الاجنبية المتأتية من الصادرات ولاسيما النفطية ليحقق العراق (52.084 و 79.681 و 94.209 و 89.765 و 84) مليون دولار على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط لتصل إلى 111 دولار للبرميل الواحدّ ، وعادت صادرات العراق لتنخفض في عام 2015 و 2016 ليحقق العراق (46.4 و 59.4) مليون دولار على التوالي ، وفي عام 2017 زادت الصادرات العراقية وبدأت بالارتفاع خلال المدّة (2017 و 2018 و 2019) ليحقق العراق (77.4 و 88.2 و 96) مليون دولار على التوالي (بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي، 2019).

هيكل الصادرات العراقية للمدة 1990 - 2019

يقصد بالتركيب السلعي لصادرات العراق الخارجية مجموعه السلع المعدة للتصدير إلى العالم إلى وقد شهد التركيب السلعي للصادرات العراقية تباين وتغيرا ملحوظا من مدّة إلى اخرى على مرور الزمن نتيجة التغيرات التي حدثت في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما رافقها من تغيّر في انماط الاستهلاك وانماط الطلب الداخلي والخارجي وتبدل الظروف السياسية ولاسيما الحرب العراقية الايرانية وحرب الخليج ثم فتره العقوبات الدولية كما تأثير التركيب السلعي للصادرات بدرجة التطوّر التكنولوجي وما احدثته التوجهات نحو تحقيق التنمية وتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية بهدف سد الحاجة المحلية من المنتجات الصناعية وحصول قدر من التنوع في هيكل الصادرات خلال تلك المدة عن طريق اللجوء إلى استعمال كافه الوسائل الضرورية والامكانات المادية وغير المادية بما فيها تنفيذ واستعمال الخطط ألاقتصادية الطويلة والقصيرة الامد وكافه الوسائل المؤدية إلى عملية التنشيط الاقتصادي والتنمية ألاقتصادية وقد اتسعت قائمه الصادرات العراقية بعد توسع القاعدة الصناعية والتي بدأت منذ عقد السابع من القرن العشرين والتي اثمرت في نهاية العقد الثامن من القرن المذكور ودخلت هذه المنتجات إلى قائمه الصادرات العراقية وتركيبة التجارة الخارجية ولاسيما المشتقات النفطية التي شكلت الأساس القوي لإقامة صناعات نفطية متنوعة تشتد الحاجه اليها محليا وعالميا ولاسيما الدول المجاورة للعراق مع اقامة صناعات ثقيلة تتميز بارتفاع استثماراتها المالية وتنوع حاجاتها للخبرات العلمية والفنية والادارية والتسويقية مثل صناعة الاسمدة الكيميائية والبتروكيماويات .كما يلاحظ من الجدول رقم (4) ان صادرات النفط العراقي كسلعة هي دائما جاهزة للتصدير وتحتل المرتبة الاولى ما بين الصادرات العراقية والتي تشكل النسبة الاكبر من إجمالي الصادرات العراقية إلى العالم الخارجي والتي تراوحت ما بين 87% إلى 99% خلال مدة الدراسة ونلاحظ انه خلال فتره العقوبات ألاقتصادية العراقية ضعيفة متذبذبة خلال المدّة من عام 1991 إلى عام 1996 إذ بدأت بعد ذلك في الصعود بعد التوقيع مذكره التفاهم الدولية النفط مقابل الغذاء لتعود وتشهد صعودا جيدا وحتى في عام 2003 فان صادرات النفط العراقية كانت مستمرة لم تتوقف وحققت عائد وصل إلى **7.519** مليار دولار وهي اعلى من ايرادات عام 1990 و 1992 و 1993 1994 و 1995 وكانت اعلى ايرادات من صادرات النفط قد تحققت في عام 2019 إذ وصلت إلى 95.5 مليار دولار .

الجدول رقم (4) معدلات صادرات العراق المتنوعة للمدة (1990-2019) القيمة (ملايين الدولارات)

السنة	إجمالي الصادرات	النفط ومشتقاته	الغذائية	المصنعة	المواد الزراعية الخام	قيمة مواد غير مصنفة
1990	10.314	9.593	0.044572	0.007482	0.002718	0.666228
1991	377	351	0.004017	0.295626	0.003198	25.69716
1992	518	482	0.007237	0.000686	0.007992	35.98408
1993	457	425	0.001082	0.00179	0.000354	31.99677
1994	453	421	0.107557	0.002309	0.000298	31.88984
1995	496	461	0.000887	0.002533	0.000402	34.99618
1996	731	668	0.005218	0	0.003515	62.99127
1997	4.602	4.28	0.005508	0.044453	0.004401	0.267638
1998	5.5	5.1	0.011479	0.033573	0.003568	0.35138
1999	13.067	12.104	0.017462	0.025801	0.004249	0.915488
2000	20.38	19.771	0.010589	0.104448	0.005101	0.488861
2001	16.51	15.685	0.020365	0.173459	0.003855	0.627321

0.639722	0.002112	0.000775	0.014391	12.593	13.25	2002
0.060932	0.256769	0.002533	0.150766	7.519	7.99	2003
0.70583	0.016475	0.005503	0.011191	17.751	18.49	2004
0.519341	0.013678	0.007329	0.018651	21.48	22.039	2005
0.492548	0.014299	0.009418	0.026734	28.8	29.343	2006
0.006327	0.024558	0.012123	0.036992	39.433	39.513	2007
2.496185	0.03979	0.019651	0.059374	61.111	63.726	2008
2.536394	0.024247	0.012165	0.034194	41.668	44.275	2009
0.838652	0.037303	0.015971	0.045074	51.147	52.084	2010
0.500264	0.043831	0.024584	0.069321	79.043	79.681	2011
0.255901	0.041966	0.029066	0.082067	93.8	94.209	2012
0.220111	0.039168	0.027696	0.078025	89.4	89.765	2013
0.380832	0.020206	0.02591	0.073052	83.5	84	2014
0.135265	0.013407	0.013403	0.037925	46.2	46.4	2015

0.189262	0.000542	0.000464	0.109733	59.1	59.4	2016
0.043336	0.276353	0.07937	0.000941	77	77.4	2017
0.096733	0.014362	0.287742	0.001163	87.8	88.2	2018
0.44457	0.004475	0.00961	0.041344	95.5	96	2019

مصدر: .2014 . , 2010 . , 2007 , Annual statistical Bulletin . -OPEC / International Monetary Fund ،Source :Country Report IRAQ -

- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

في حين شكلت الصادرات السلعية الاخرى نسب بسيطة مقارنة مع نسب الصادرات النفطية ومن خلال حساب إجمالي الصادرات النفطية ومقارنتها مع باقي الصادرات من السلع الاخرى ، وكما في الشكل والجدول الآتي الذي يمثل سيطرة القطاع النفطي على الصادرات العراقية :

الجدول رقم (5) إجمالي هيكل الصادرات السلعية للعراق للمدة 1990-2019

المادة	إجمالي الصادرات
النفط ومشتقاته	3867.378
الغذائية	1.126913
المصنعة	1.275475
المواد الزراعية الخام	0.923193
غير المصنفة	237.4344

المصدر :

- OPEC . Annual statistical Bulletin , 2007 , . 2010 , . 2014.
- Source :International Monetary Fund / Country Report IRAQ.
- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء.

الشكل رقم (2) إجمالي هيكل الصادرات السلعية للعراق للمدة 1990-2019

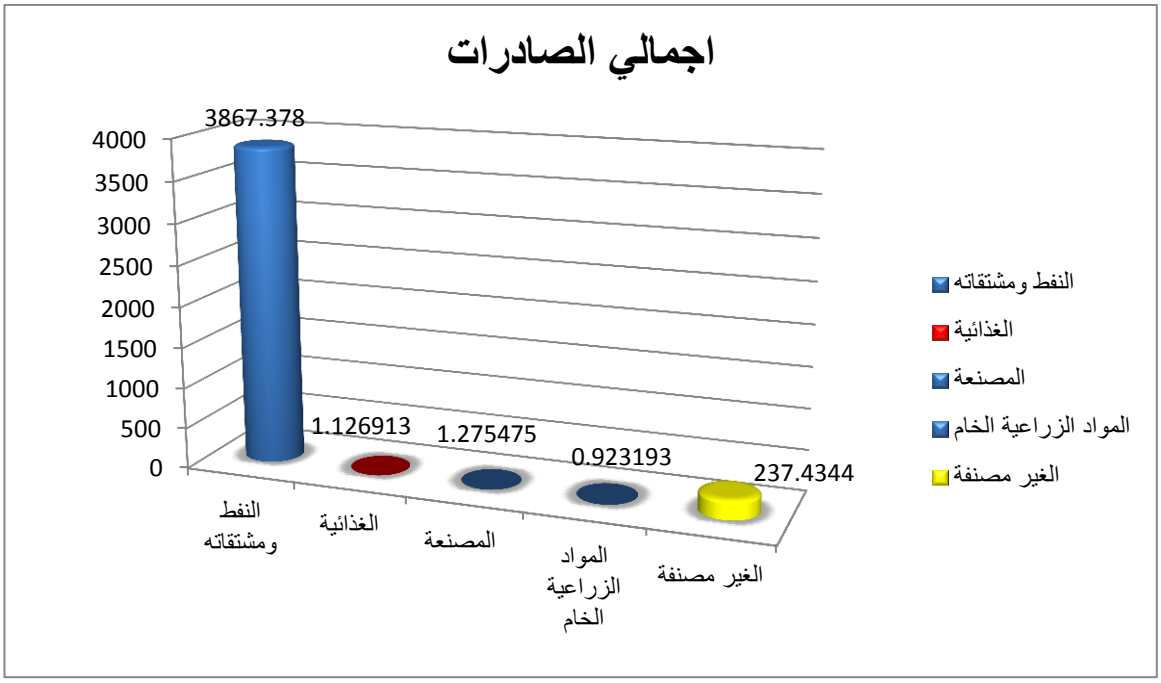

- **المصدر** : بيانات الجدول رقم (5) من خلال برنامج Excel.

المبحث الرابع

التحليل الاقتصادي القياسي للبيانات قيد الدراسة

أثر سعر الصرف على الصادرات السلعية (النفط ومشتقاته, المواد الغذائية ، السلع المصنعة) في العراق.

اولاً : أنظمة سعر الصرف ودورها في تعزيز القدرة التنافسية لصادرات النفط ومشتقاته .

1- اختبار الاستقرارية

وضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة لاختبار استقراريتها عبر الزمن من خلال أجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها باستعمال اختبار ديكي فوللر (DF) البسيط والموسع، أن السلسلة الزمنية لعينة الدراسة مستقرة في مستوياتها، أيّ أنها متكاملة في الدرجة صفر (1,0) ويوضح الجدول (6) نتائج تحليل اختبار ADF

الجدول (6) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار (ADF)

المتغيرات	بوجود حدّ ثابت و اتّجاه عام	بوجود حدّ ثابت وبدون اتّجاه عام	بدون حدّ ثابت واتّجاه عام	الفرق الاول
M.E. log 2	6.99980	6.66734	6.33259	**5.98739**
EP	6.24144	5.99003	5.476779	**5.21386**

الجدول(7) القيم الجدولية الحرجة للاختبار (ADF)

القيم الحرجة	بدون حدّ ثابت واتّجاه عام	بوجود حدّ ثابت وبدون اتّجاه عام	بوجود حدّ ثابت و اتّجاه عام
مستوى معنوية 1%	6.983	6.619	5.868
مستوى معنوية 5%	6.065	6.165	5.056
مستوى معنوية 10%	5.989	5.729	4.398

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (6) ان قيم اختبار (ADF) المحتسبة أكبر من قيمها الجدولية الموضحة في الجدول (7) وهذا يعني ان السلسلة الزمنية مستقرة في مستوياتها جميعاً.

2- اختبار التكامل المشترك COINTEGRATION TEST

يتصف التكامل المشترك على توليد مزيج خطي يتميز بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، ونظراً لأن سعر الصرف وصادرات النفط ومشتقاته ساكنة في مستوياتها مما يدل على أنها متكاملة من الدرجة صفر (1,0).

إذ يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها وان المتغيرات تتحرك في آن واحدّ . وهذا يعني ان السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنية في الأجل الطويل. ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستعمال طريقة ENGLE GRANGER الذي يسمى انحدار التكامل المشترك COINTEGRATION REGRESSION وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يتم تقدير المعادلات الآتية:

$$L_N(M.E_T) = A + BL_N(EP_T) + U_T$$
$$L_N(EP_T) = A + BL_N(M.E_T) + E_T$$

يتم اختبار استقرار البواقي(ε_t) باستعمال ADF كما بالجدول الثاني:

الجدول (8) اختبار التكامل المشترك لسع الصرف لصادرات النفط ومشتقاته في العراق

نتيجة انحدار المعادلة	نتيجة اختبار ADF	اتّجاه السببية
P.E على M.E	0.063399	X → Y
M.Eعلى P.E	-0.154277	Y → X

وتشير نتائج اختبار استقرار البواقي (ε_t) في المعادلات على وجود جذر الوحدة في البواقي المقدرة إذ بلغت القيمة المحتسبة لجذر الوحدة للبواقي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وكما في الجدول المذكور آنفاً وعليه فإن البواقي تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات في الاجل الطويل.

3- تحليل نتائج السببية للنموذج VAR

تم إجراء ثلاثة نماذج لمتجهة الانحدار الذاتي VAR بأربعة فترات مختلفة لسعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية لصادرات النفط ومشتقاته ، في العراق للمدة 1990 - 2019 وكانت النتائج وفق البرنامج الإحصائي EVIEWS 12 التي تم تقديرها باستعمال المتغيرات المتخلفة، تبين إن أفضل النماذج المتخلفة هو الذي حدد مدّة التخلف بتخلف زمني من الدرجة الثانية على وفق معيار شوارز BIC و معيار اكاكي AIC وكما يوضحه الجدول (9)

الجدول (9) العلاقة السببية باختبار نموذج VAR لسعر الصرف وصادرات النفط ومشتقاته في العراق للمدة 1990 إلى 2019

المتغير	فترات مختلفة	AIC	BIC	قيمة المحسوبة	اتّجاه السببية
E. P → M. E	1,2	1200.6597	1176.008	7.7794	X → Y
M. E → E. P	1,2	1298.0098	1248.1176	8.4351	Y → X

يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف وصادرات النفط ومشتقاته في العراق وحسب اختبار AIC و BIC فضلاً عن معنوية معلمات النموذج بالنسبة لاختبار T وبمستوى معنوية 5% ، بان سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية لصادرات النفط ومشتقاته عند فترات التخلف (1,2) ليس لها أيّ تأثير معنوي بسبب عدم معنوية معلمات للاختبار T ، مما يدل على عدم وجود علاقة بينهما سواء باتّجاه واحدّ أم باتجاهين.

الجدول (10) يمثل تقدير الانموذج والاختبارات للعلاقة السببية وباستعمال نموذج VAR لسعر الصرف وصادرات النفط ومشتقاته في العراق للمدة 1990 إلى 2019

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Included observations: 29				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	**Variable**
0.023	4.114	17.1132	1998.153	**C**
0.016	-6.657	-0.154	0.0765	**X1**
3277833.12349	Mean dependent var		0.769991200	**R-squared**
3348711.345546	S.D. dependent var		0.740008533	**Adjusted R-squared**

38.65788332000	Akaike info criterion	1879.121	**S.E. of regression**
37.668878335	Schwarz criterion	288.388	**Sum squared resid**
33.9800553644	Hannan-Quinn criter.	-188.67555655	**Log likelihood**
2.3557688898	Durbin-Watson stat	134.117	**F-statistic**
		0.01124337	**Prob(F-statistic)**

$$\hat{Y}_I = 1998.153 + 0.0765\ X_{i4}$$

من نتائج التقدير الموضحة آنفاً ان تأثير كل من سعر الصرف قيد الدراسة ذات تأثير إيجابي على صادرات (النفط ومشتقاته) ومن خلال اختبار (T) لمعالم النموذج جميعاً المذكورة آنفاً ومن الواضح ان (P-VALUE) لقيم سعر الصرف وصادرات (النفط ومشتقاته) اقل من مستوى دلالة (α=0.05) أيّ هنالك تأثير معنوي بالنسبة للمتغيّر المتمثل بسعر الصرف على صادرات النفط ومشتقاته.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) ان قيمة (F) المحسوبة لاختبار نموذج الانحدار هي (134.117) بقيمة احتمالية (P-VALUE=0 .011b) أيّ اقل من مستوى معنوية (α=0.05) أيّ معنوية النموذج القياسي.

ثانيا// أنظمة سعر الصرف و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات من سلع المواد الغذائية

1- اختبار الاستقرارية

وضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة لاختبار استقراريتها عبر الزمن من خلال أجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها باستعمال اختبار ديكي فوللر (DF) البسيط والموسع ، أن السلسلة الزمنية لعينة الدراسة مستقرة في مستوياتها، أيّ أنها متكاملة في الدرجة صفر (1,0) ويوضح الجدول (11) نتائج تحليل اختبار ADF

الجدول (11) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار (ADF)

المتغيرات	بوجود حدّ ثابت و اتّجاه عام	بوجود حدّ ثابت وبدون اتّجاه عام	بدون حدّ ثابت واتّجاه عام	الفرق الاول
FE. log 2	8.11846	7.659004	7.438712	**7.000537**
EP	7.768893	7.000764	6.873560	**6.22357**

الجدول (12) القيم الجدولية الحرجة للاختبار (ADF)

القيم الحرجة	بدون حدّ ثابت واتّجاه عام	بوجود حدّ ثابت وبدون اتّجاه عام	بوجود حدّ ثابت و اتّجاه عام
مستوى معنوية %1	6.983	6.619	5.868
مستوى معنوية %5	6.065	6.165	5.056
مستوى معنوية %10	5.989	5.729	4.398

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (11) ان قيم اختبار (ADF) المحتسبة اكبر من قيمها الجدولية الموضحة في الجدول (12) وهذا يعني ان السلسلة الزمنية مستقرة في جميع مستوياتها.

2- اختبار التكامل المشترك COINTEGRATION TEST

يتصف التكامل المشترك بتوليد مزيج خطي يتميز بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، ونظراً لان سعر صرف وصادرات السلع من المواد الغذائية ساكنة في مستوياتها مما يدل على انها متكاملة من الدرجة صفر (1,0).

إذ يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها و المتغيرات تتحرك في آنٍ واحدّ . وهذا يعني أن السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنيه في الاجل الطويل. ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستعمال طريقة ENGLE GRANGER الذي يسمى انحدار التكامل المشترك COINTEGRATION REGRESSION وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يتم تقدير المعادلات الآتية:

$$L_N(FE_T) = A + BL_N(EP_T) + U_T$$
$$L_N(EP_T) = A + BL_N(FE_T) + E_T$$

يتم اختبار استقرار البواقي(ε_t) باستعمال ADF كما بالجدول الثاني:

الجدول (13) اختبار التكامل المشترك لسعر الصرف وصادرات السلع من المواد الغذائية بالعراق

نتيجة انحدار المعادلة	نتيجة اختبار ADF	اتّجاه السببية
EP على FE	0.0118691	X → Y
FE علىEP	-0.1500623	Y → X

وتشير نتائج اختبار استقرار البواقي (ε_t) في المعادلات على وجود جذر الوحدة في البواقي المقدرة إذ بلغت القيمة المحتسبة لجذر الوحدة للبواقي اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وكما في الجدول المذكور آنفاً وعليه فإنّ البواقي تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات في الاجل الطويل.

3- تحليل نتائج السببية للنموذج VAR

تم إجراء ثلاثة نماذج لمتجهة الانحدار الذاتي VAR بأربعة مدد مختلفة لسعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية لصادرات السلع من المواد الغذائية، في العراق للمدة 1990 - 2019 وكانت النتائج وفق البرنامج الإحصائي EVIEWS 12 التي تم تقديرها باستعمال المتغيرات المتخلفة، تبين إن أفضل النماذج المتخلفة هو الذي حدد مدّة التخلف بتخلف زمني من الدرجة الثالثة على وفق معيار شوارز BIC و معيار اكاكي AIC وكما يوضحه الجدول(14).

الجدول (14)العلاقة السببية باختبار نموذج VAR لسعر الصرف وصادرات المواد الغذائية في العراق للمدة 1990 إلى 2019

المتغير	فترات مختلفة	AIC	BIC	قيمة المحسوبة	اتّجاه السببية
FE → EP	1,3	1208.56	1223.991	8.327	X → Y
EP → FE	1,3	1134.09	1186.200	8.226	Y → X

يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف وصادرات المواد الغذائية في العراق وحسب اختبار AIC و BIC فضلاً عن معنوية معلمات النموذج بالنسبة لاختبار T وبمستوى معنوية 5% ، أن سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية لصادرات السلع من المواد الغذائية عند فترات التخلف (1,3) ليس لها أيّ تأثير معنوي بسبب عدم معنوية معلمات للاختبار T ، مما يدل على عدم وجود علاقة بينهما سواء باتّجاه واحدّ أم باتجاهين.

الجدول (15) يمثل تقدير الانموذج والاختبارات للعلاقة السببية وباستعمال نموذج VAR لسعر الصرف والصادرات السلعية من المواد الغذائية في العراق للمدة 1990 إلى 2019

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Included observations: 29				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	**Variable**
0.032	4.665	17.335	113.564	**C**

0.040	7.786	0.376	0.695	**X1**
37782310.116587	Mean dependent var		0.76888519900871	**R-squared**
38875000.1665733	S.D. dependent var		0.7112330356000	**Adjusted R-squared**
38.477776833000	Akaike info criterion		2435.200	**S.E. of regression**
36.668332009006	Schwarz criterion		475.300	**Sum squared resid**
32.000884644449	Hannan-Quinn criter.		-278.768900550	**Log likelihood**
1.34224700988	Durbin-Watson stat		121.444	**F-statistic**
			0.032556883	**Prob(F-statistic)**

ومن الواضح ان معامل التحديد (R- SQUARE) يساوي(0.769) وهي تمثل نسبة تفسير للظاهرة قيد الدراسة من قبل الانموذج القياسي الذي يمثل دور سعر الصرف في (عينة الدراسة) في التأثير على صادرات السلع من المواد الغذائية الغذائية.

$$\hat{Y}_I = 113.564 + 0.695X_{i5}$$

من نتائج التقدير الموضحة آنفاً ان تأثير كل من سعر الصرف قيد الدراسة ذو تأثير إيجابي على صادرات السلع من المواد الغذائية وبنسب متفاوتة ومن خلال اختبار (T) لمعالم النموذج جميعاً المذكورة آنفاً ومن الواضح ان (P-VALUE) لقيم سعر الصرف والصادرات اقل من مستوى دلالة (α=0.05) أيّ هنالك تأثير معنوي بالنسبة للمتغيرات المتمثلة بسعر الصرف على صادرات (السلع من المواد الغذائية).

ثالثا //أنظمة سعر الصرف و دورها في تعزيز القدرة التنافسية لصادرات السلع المصنعة .

1- اختبار الاستقرارية

وضحت نتائج تحليل السلاسل الزمنية موضع الدراسة لاختبار استقراريتها عبر الزمن من خلال أجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد درجة تكاملها باستعمال اختبار ديكي فوللر (DF) البسيط والموسع، أن السلسلة الزمنية لعينة

الدراسة مستقرة في مستوياتها، أيّ أنها متكاملة في الدرجة صفر (1,0) ويوضح الجدول (16) نتائج تحليل اختبار ADF

الجدول (16) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار (ADF)

المتغيرات	بوجود حدّ ثابت و اتّجاه عام	بوجود حدّ ثابت وبدون اتّجاه عام	بدون حدّ ثابت واتّجاه عام	الفرق الأول
M.E. log 2	7.9012	7.7811	6.8997	**6.6009**
EP	6.5876	5.9907	5.8966	**5.6911**

الجدول (17) القيم الجدولية الحرجة للاختبار (ADF)

القيم الحرجة	بدون حدّ ثابت واتّجاه عام	بوجود حدّ ثابت وبدون اتّجاه عام	بوجود حدّ ثابت و اتّجاه عام
مستوى معنوية 1%	6.983	6.619	5.868
مستوى معنوية 5%	6.065	6.165	5.056
مستوى معنوية 10%	5.989	5.729	4.398

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (38) ان قيم اختبار (ADF) المحتسبة اكبر من قيمها الجدولية الموضحة في الجدول (17) وهذا يعني ان السلسلة الزمنية مستقرة في مستوياتها جميعاً.

2- اختبار التكامل المشترك COINTEGRATION TEST

يتصف التكامل المشترك على توليد مزيج خطي يتميز بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة، ونظراً لان سعر الصرف وصادرات السلع المصنعة ساكنة في مستوياتها مما يدل على انها متكاملة من الدرجة صفر (1,0).

إذ يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها وان المتغيرات تتحرك في إن واحدّ . وهذا يعني ان السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنية في الاجل الطويل. ويتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستعمال طريقة ENGLE GRANGER الذي يسمى انحدار التكامل المشترك COINTEGRATION REGRESSION وفقاً لطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) يتم تقدير المعادلات الآتية:

$$L_N(M.E_T) = A + BL_N(EP_T) + U_T$$
$$L_N(EP_T) = A + BL_N(M.E_T) + E_T$$

يتم اختبار استقرار البواقي(ε_t) باستعمال ADF كما في الجدول الثاني:

الجدول (18) اختبار التكامل المشترك لسعر الصرف والصادرات السلعية المصنعة في العراق

نتيجة انحدار المعادلة	نتيجة اختبار ADF	اتّجاه السببية
M.E على P.E	0.052270	X → Y
P.E علىM.E	-0.143337	Y → X

وتشير نتائج اختبار استقرار البواقي (ε_t) في المعادلات إلى وجود جذر الوحدة في البواقي المقدرة إذ بلغت القيمة المحتسبة لجذر الوحدة للبواقي اقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وكما في الجدول المذكور آنفاً وعليه فان البواقي تشير إلى عدم وجود علاقة توازنيه بين المتغيرات في الاجل الطويل.

3- تحليل نتائج السببية للنموذج VAR

تم إجراء ثلاثة نماذج لمتجهة الانحدار الذاتي VAR بأربعة فترات مختلفة لسعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية للصادرات السلعية المصنعة ، في العراق للمدة 1990 - 2019 وكانت النتائج وفق البرنامج الإحصائي EVIEWS 12 التي تم تقديرها باستعمال المتغيرات المتخلفة، تبين إن أفضل النماذج المتخلفة هو الذي حدد مدّة التخلف بتخلف زمني من الدرجة الرابعة على وفق معيار شوارز BIC و معيار اكاكي AIC وكما يوضحه جدول (19)

جدول (19) العلاقة السببية باختبار نموذج VAR لسعر الصرف والصادرات السلعيةالمصنعة في العراق للمدة الزمنية 1990 إلى 2019

المتغير	فترات مختلفة	AIC	BIC	قيمة المحسوبة	اتّجاه السببية
E. P → M. E	1,4	1187.547	1248.332	7.887	X → Y
M. E → E. P	1,4	1099.165	1200.112	8.255	Y → X

يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف وصادرات السلع المصنعة في العراق وحسب اختبار AIC و BIC وبالإضافة عن معنوية معلمات النموذج بالنسبة لاختبار T وبمستوى معنوية 5% ، بان سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية

لصادرات السلع المصنعة عند فترات التخلف (1,4) ليس لها أيّ تأثير معنوي بسبب عدم معنوية معلمات للاختبار T ، مما يدل على عدم وجود علاقة بينهما سواء أكان باتّجاه واحدّ أم باتجاهين.

الجدول (20) يمثل تقدير الانموذج والاختبارات للعلاقة السببية وباستعمال نموذج VAR لسعر الصرف وصادرات السلع المصنعة في العراق للمدة 1990 إلى 2019

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Included observations: 29				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	**Variable**
0.033	5.545	22.655	1768.266	**C**
0.043	-5.377	-0.376	0.035	**X1**
3345643.4366522	Mean dependent var		0.6987766796409	**R-squared**
276598165.00452	S.D. dependent var		0.648907444690	**Adjusted R-squared**
40.4377852224	Akaike info criterion		2235.544	**S.E. of regression**
37.3365000888	Schwarz criterion		326.387	**Sum squared resid**
33.9800076655	Hannan-Quinn criter.		-187.5488790990554	**Log likelihood**
1.27767900833	Durbin-Watson stat		114.768	**F-statistic**
			0.032665880	**Prob(F-statistic)**

$$\hat{Y}_I = 1768.266 + 0.035X_{i6}$$

من نتائج التقدير الموضحة آنفاً ان تأثير كل من سعر الصرف قيد الدراسة ذات تأثير إيجابي على الصادرات السلعية (المصنعة) ومن خلال اختبار (T) لجميع معالم النموذج المذكور آنفاً ومن الواضح ان (P-VALUE) لقيم سعر الصرف والصادرات السلعية (المصنعة) اقل من مستوى دلالة (α=0.05) أيّ هنالك تأثير معنوي بالنسبة للمتغيّر المتمثل بسعر الصرف على صادرات السلع المصنفة.

نلاحظ من خلال جدول رقم (20) ان قيمة (F) المحسوبة لاختبار نموذج الانحدار هي (114.768) بقيمة احتمالية (P-VALUE=0 .033b) أيّ اقل من مستوى معنوية (α=0.05) أيّ معنوية النموذج القياسي.

الاستنتاجات

1- شهدت أنظمة الصرف للعراق تطورات وتغيرات عدّة كان في اغلبها هو مسايرة لديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية من اجل رفع مستوى اداء الاقتصاد الكلي لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعات .
2- لابد من الاخذ بالحسبان بالعوامل المؤثرة في سعر الصرف من اجل المحافظة على مستوى منخفض لسعر الصرف الرسمي والسعي إلى رفع قيمة العملة المحلية للدينار العراقي بسبب التأثير الكبير لهذه العوامل والذي ينعكس على مجمل الاقتصاد .
3- بالنسبة للعراق هنالك تأثير معنوي بالنسبة للمتغيّر المتمثل بسعر الصرف على صادرات النفط ومشتقاته فمن خلال اختبار (T) لقيم سعر الصرف والصادرات (النفط ومشتقاته) كانت أقل من مستوى دلاله (0.05) و التأثير معنوي ايضا بالنسبة لسعر الصرف على الصادرات الغذائية وعلى الصادرات المصنعة وصادرات المواد الزراعية وكذلك الصادرات غير المصنفة حسب قيم (P-Value) لاختبار (T) والتي كانت اقل من مستوى المعنويه (0.05) .

التوصيات

1- على السياسة النقدية المتبعة في العراق ان تعمل من اجل الحفاظ على جعل قيمة العملة المحلية مستقرة لذا يجب على الدول النامية ومنها العراق ان تقييم عملاتها وفق مجموعه من العملات الدولية المستقرة حتى يتم تلافي أيّ حالة عدم استقرار او تقلب في الدولار ومِنْ ثَمّ يمكن التصديق على أساس عملة اخرى مستقرة تحقق اهداف هذه الدول .
2- لابد للعراق من بناء استراتيجية حقيقية لتنويع هيكل الصادرات السلعية وعدم اعتمادها على تصدير المواد الخام لان ذلك الامر يعرض الاقتصاد الوطني إلى مخاطر انخفاض أسعار النفط العالمي وما يعني انخفاض الواردات المالية للبلاد لذلك لابد من تنويع مصادر الدخل ولا سيما والاهتمام بالقطاع الانتاجي سواء أكان الصناعي ام الزراعي واعداده للتصدير الخارجي .
3- العمل على تشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحفيزها في العراق والتي تتضمن قطاع (الزراعة والصناعة والتجارة وقطاع الخدمات) من اجل زيادة الصادرات السلعية للبلد فضلا عن سد الحاجة المحلية للعراق ولاسيما ان العراق بلد ريعي ويعتمد بنسبة كبيرة على الصادرات النفطية دون الصادرات الاخرى.

المصادر : العربية :

1- برياطي حسين ، أنظمة الصرف ومدى تاثيرها على اقتصاديات الدول – دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة شلف ، 2017 .

2- مختار عبد الحكيم طلبة ، مقدمة في المشكلة الاقتصادية ، طبعة اولى ، طبعة جامعة القاهرة ، مصر، 2007.
3- زينب قليل، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستعمال بيانات بانل في المدّة 1970-2013 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2016 .
4- سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ، الكتاب الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2005.
5- بدراوي شهيناز ، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستعمال بانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلسمان ، 2015 .
6- باسم الحمودي ، محمد ناصر ابو عاقولة ، المالية الدولية الشركة العربية المتحدة للتسوق والتوريدات ، مصر ، 2013 .
7- اياد عماد الدليمي ، تأثير تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، 2005 .
8- بلقاسم عباس،سياسات سعر الصرف، مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط، الكويت ،العدد (23)،السنة الثانية ،2003 .
9- سعيد علي عبد العزيز ، محمد فوزي ابو السعود ، العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والناتج الحقيقي في مصر – دراسة تحليلية قياسية ، جامعة الاسكندرية ، كلية الحقوق ، العدد (1) ، 2002 .
10- عدنان عباس علي ، دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الاجنبي "نموذج براستون" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (29) ، العدد (3) ، مجلس النشر العلمي _ جامعة الكويت ، 2001 .
11- ادبابة صالح ، تأثير تغيّر في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990- 2009) رسالة ماجستير غير منشورة ، المركز الجامعي بغردابة ، 2011 .
12- كمال العقريب ، تأثير تغيّر سعر الصرف على ميزان المدفوعات – حالة الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، 2006 .
13- محي الدين كجوك ، سعر الصرف التوازني في مصر ، ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، 2002 .
14- عبد الرزاق بن الزاوي ، سعر الصرف الحقيقي والتوازني ، طبعة اولى ، عمان ، 2016 .
15- توفيق عبد الرحيم حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2010 .
16- عدنان تايه النعيمي ، ادارة العملات الأجنبية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، الاردن ، 2012 .

المنظمات الدولية والحكومية :

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي .
2- وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء . النشرات الإحصائية .
3- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي .

الاجنبية :

1- Ingram And Dunn , International Economic Relations , New York , 3rd , 1993 .
2- OPEC . Annual statistical Bulletin

3- Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer , A Comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic activity , International Journal of Development Issues , Vol . 7 International Monetary Fund Country Report IRAQ , Iss 2 , 2008, 4.

4- International Monetary Fund / Country Report IRAQ .